

المقصود ان كان بعده اي المفعول به المذكور ايماء وتنهى كزيد
 اصبه ولا تفت لان الطلب لا يتبع خبر الابتاء وبالقول
 والنصب يتفق عنه وهو اي المفعول به المذكور يقع بعد
 التثنية نحو يداض منه وكذلك وان خلا لم يوافقن بحسب لفظ
 محمولها فلا يتقدم الاستفهام والاشغاط نحو زيد او هل زيد
 ضربه والرفع في هذا الصنف وعند البعض لا يجوز بل يجب
 النصب وينبغي ان يقول بعد حرف التثنية والاشغاط ان لا يجوز
 النصب في ليس زيد ضربه ويجب في نحو من زيد ضربه او من زيد
 ضربه على ما في التصحيح وبع الرضيان الاسما المتضمنة للاستفهام
 تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به كما في هل يرفع متى يداض منه
 ومتى يرفع فالرفع في متى يداض منه اتبع الصحيح كما في هل واذا
 كان المتضمن للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه او في نحو ارفع
 ضربه وحيث وانما كما تبين للسطح نحو حيث زيد تجده فاكر
 واذا زيد اكرمه اكرمه وانما لم يجب النصب بعد هذا لعدم تحضها
 للسطح بخلاف ولو لما ساير الاسما الجازية فلا يفصل عن الفعل
 الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجعل النصب بعد حرف
 التحضيض هلاك والاشغاط تبين ولو لا و لو ما و حرفي الشرط
 ان ولو دون اما لانها لا تدخلان الاعمال بالاشغاط
 والرفع اولى في غيرهما اي المذكورات مما اصبحت النصب وجب
 او ساير او وجد قرينة موجبة للرفع حال من محذورها ايماء
 بوجود اقوال من اهل المذكورات اكرهت للنصب والمسئلة كما اذا
 للمفاجاة نحو قام زيد واذا عرفت به بكر لان خلة وقوع
 الامة بعد اذا المفاجاة اقرب من تنكب العطف وهذا
 مذهب البعض وبعضهم يوجبون الرفع بعده واما الكبير
 الطلب

الطلب يعني الامر والنهي والدعاء نحو قام زيد واما امره فمأثرة
 فنلتية وخولها على المتبادر من رعاية التكلم واما مع الطلب
 فالنصب مختار لان وقوع خبر ابتاء ويل بعد فعلية على القلينة
 نحو ما زيد فاضبه او فلا تضبه او شفقه الله تعالى ترك
 الجواب على الايتين الكرتين لانه وصيغة المفرد والثالث
 باب النفي من و اشار اليه بقوله و اما في مفعول به حذر بدلوه
 من مدلوله ما ذكر بعدة وذا اير ما بعد ملابس بالواو نحو اياك
 والاسد اياك بعد عن الاسد والاسد بعد عنك والجمع بين ضمير
 اي الفاعل والمفعول كشي واحد جاز اذا كان احدهما متصلا
 ذكره الرضوي ومنه نحو اياك من الاسد اياك بعد عن الاسد
 ويجذف في جواز اياك ان تحذف بخلاف اياك الاسد فانه
 لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع المعهودة شاذ وحذف
 العاطف شاذ ويا ايا عطف على ضمير يحذف وضمير اليمين
 اير يجر حذف ساير حرفي الجمع ان وان حذفا قياسا
 اير قياسيا وهذه فائدة اشتراطه واما في مفعول به عطف
 على ما حذر حذر منه اير من مدلوله ولو كرر نحو الطريق الطريق
 وانما وجب حذف العامل في قسمي التثنية لضعف الوقت وعدم
 الضرورة بذكره حثيثة او اعتبارا وعاملها اير عامل قسمي التثنية
 بعد الاتق لا حثيابة المتكلم قال الجاهلي ونعم ما قاله في
 بعد في نحو الطريق الطريق غير مناسبا لان المعنى على الاتق عن
 الطريق كما على تبعده فالصواب ان يقال بعد الاتق او فيهما
 انتهى والرابع باب الاغراض هو المذكور بقوله واما اغراض
 مكررا احال احال ايماء وهذا احد فعليه ان يزياد

عطف على الجار